العهدة الانتخابية ومنطق تجديد البنى السياسية في الجزائر.

د. نورالدين تابليت

جامعة التكوين المتواصل ـ الجزائر

الملخص:

إن الآليات الانتخابية القانونية التي تضعها أي دولة لضمان احترام الإرادة الشعبية وإشراك المواطنين في القضايا المصيرية عبر المؤسسات والهيئات المنتخبة، التي تضم خيرة المواطنين من النساء والرجال و من بين النخب القادرة على تحمل المسؤوليات والتكفل بانشغالات المواطنين وتجسيد تطلعاتهم بنزاهة وإتقان والتزام، مع البحث عن مسببات العزوف وغياب الثقة التي تتطلب إعادة النظر في طريقة الاختيار، هو ما يسعى هذا العمل البحثي إيجاده من خلال مكاشفة المرحلة النيابية المكنات بالعهدة الانتخابية ومدى قدرتها على تحديد النخب السياسية وفق مقتضيات منظومة الحكم الراشد، كم نسعى من خلال هذه المقاربة لرصد كل البؤر الضبابية في تلك الآليات ، حتى تكون العهدة الانتخابية في مستوى التطلعات والآمال.

Abstract:

The respect of the popular will and the involving of the citizens in the crucial issues through institution and elected council which inncludes women and men among the elites capable of carrying responsabilities and to ensure the concerns of the citizens and the embodiment of their aspirations with integrity and proficiency and commitment, looking for the causes of aversion and lack of confidence that requires reconsideration of the method of the choice.

This requires insistence to support the good governance with a legal system to enlight all the obscure zones in the monotooing in order to make the elective mandate at the level of the aspirations.

1–توطئة:

توافق الخصائص والرهانات التنظيمية للعهدة الانتخابية، بشكلها الحديث، تلك الأصول الفكرية المؤسسة لميلاد أطروحات العقد الاجتماعي، التي تتفق كلها أن الظاهرة التنظيمية . السياسية هي التعبير الضمني و الصريح على الالتزام المتبادل بين طرفين، الناخبين والمنتخبين، للتحول من حالة القانون الطبيعي إلى حالة القانون الوضعي، الذي يفوض فيه الطرف الأول مهام الضبط و التشريع للطرف الثاني لفترة محددة نظير تمتعهما معا بفضائل العيش في عدالة و أمان.

تختلف الظواهر التنظيمية في خضم العهدة الانتخابية باختلاف مستويات الفهم والالتزام لطرفي العقد، فالإقبال و العزوف، المشاركة و المقاطعة، الحضور والغياب، الوفاء والإخلال، الثبات والحراك، ما هي إلا ظواهر ناتجة عن جملة التصورات التي يبنيها الأفراد حول العملية الانتخابية ككل وفق الالتزام المسبق، هل تفي بوعودها أم تخل وهل تحقق تطلعاتهم بتجديد نمط عيشهم لما هو أفضل أم تبقيه يراوح مكانه؟

لاشك أن خصوصية الفضائين، الزماني والمكاني، تضفي صبغة خاصة أيضا على مكنونات العهدة الانتخابية وهو ما يدعو للتساؤل: هل تعمل العهدة الانتخابية في الجزائر على التجديد الإيجابي للبنى الاجتماعية السياسية أم أنها تتأثر سلبيا بتلك الظواهر نتاج الالتزام المختل والفهم السيء لهذا المظهر الحضاري؟

2–في التأصيل النظري للعهدة الانتخابية في ظل السيرورة الانتقالية:

محاولة التناول بالدراسة لظاهرة مثل العهدة الانتخابية وفحص قدرتها على إعادة هيكلة المجتمع وتجديد بناه في حقبة محددة من تاريخه بإدماجه كل أحناء الواقع المجتمعي، اقتصادية كانت، سياسية أم اجتماعية، على الحداثة الاصطلاحية لهذا المفهوم التغييري، لا يمكن أن تدعي لنفسها، مهما اجتهدت، حق السبق في هذا الحقل الابستيميولوجي.

ذلك أن المواضيع الدائرة حول تحديد العلاقة بين مؤسسات الحكامة ومؤسسات التمثيل من جهة، ثم العلاقة بين هاتين المؤسستين وبنى مؤسسات المجتمع المدني بمختلف روافدها من جهة ثانية، كانت قد شكلت خط الاستمرارية الواصل بين علوم السياسة، القانون والاجتماع –بلانديه، جورج1986 –.

حتى أننا نجد في خط المابين– مناهجي "transdisciplinairity" لأطروحات ا"المؤسسة القومية للدراسات الديمقراطية" national endowment for democracy في الولايات المتحدة الأمريكية، التي دارت على شكل نقاشات حول مختلف تجارب الانتقال من أنماط التسيير الأحادية إلى الأنماط التعددية، على صفحات جريدة هذه المؤسسة، "جريدة الديمقراطية" journal of democracyو ما أفضى إلى ميلاد حقل ابستمولوجي جديد يعنى استثناءاً بدراسة الظاهرة الانتقالية transitology بمختلف تجلياتها و في شتى فضاءاتها – **Agrikoliansky** 1979 **Eric**–.

إلا أنه، وعلى اختلاف مناهج الدراسة ولا نمطية مسارات الانتقال بين تجربة و أخرى، فإننا نشهد ذلك الإختلاف الملحوظ، بين مختلف المقاربات، للاتفاق حول التقطيع الزمني لسيرورة الانتقال في ثلاث مراحل متباينة – Micheldobry 1986 -:

– مرحلة الانفتاح على معايير التعددية السياسية والحرية الاقتصادية،

– مرحلة البناء المؤسساتي لهياكل الديمقراطية و هياكل السوق الحر،

– ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي عبر الإرساء الثقافي لقيم التعددية السياسية والحرية الاقتصادية.

إسقاط هذه المصفوفة الزمنية على مسار الانتقالي الجزائري يدعونا للتسليم بموافقة العهدة الانتخابية الحالية لمرحلة الترسيخ الديمقراطي والإرساء القيمي للتعددية السياسية والحرية الاقتصادية وذلك سواء من خلال التطابق الزمني لهذه العهدة في الواقع الانتقالي الجزائري مع المرحلة الثالثة للسيرورة الانتقالية على مستوى النظرية، أو سواء من خلال مبررات وجود العهدة الانتخابية كمرحلة استكانة للدعة والأمن، بعد مرحلة المخاض العسير والمضطرب لميلاد المؤسسات التعددية في الجزائر، أي بالتوافق التام مع تلك المرحلة المقصودة نظرياً والتي الحت على حتمية أن يتشبع كل الفاعلين الاجتماعيين فيها بقيم التعددية واحترام الحرية مع القدرة على رسم معالمهما وحدودهما للتمكن من بلوغ مراحل التطوير اللاحقة في أمن وسلام- على موسي رابح 2008- .

3–الانتخاب كفعل اجتماعي منتج للتنظيم:

من غير المعقول أن نتمكن من مقاربة موضوع كالعهدة الانتخابية ونتمكن من فحص قدرتها على تجديد البنى الاجتماعية السياسية من دون أن نعرج عن تلك الظروف التاريخية التي أرت النور للتنظيم الحداثي لهذه العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة، لتستقر على الأشكال التي هي عليها اليوم.

فمن رحم تلك المواجهة الفكرية، التي جمعت بين التيار المثالي، الذي آمن بأن التنظيم الاجتماعي ما هو إلا انعكاس لعلم الأفكار، و التيار المادي الذي يجزم بأسبقية الواقع و أن وجود الإنسان هو الذي يحدد وعيه وليس العكس، ولد الطرح التعاقدي الذي بني على مفترضات القطيعة بين الشيء المراد معرفته و موضوع المعرفة **Aron 1955 - Raymond**.

فتنظيم التجمع البشري، في شكل تعاقدي ينقل الأفراد من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني الخاضع لسلطة القانون الوضعي، وهو الموضوع المعرفي الذي ألتف حوله العديد من رواد ما يعرف بنظريات العقد الاجتماعي.

ومهما يكن الاختلاف حول ترتيب الأولويات بالنسبة للقيم المثلى لهذا العقد الاجتماعي بين أهم الرواد، حيث:

. يرى طوماس هوبز أن قيمة العقد في حمايته لحياة الأفراد؛

. و يرى جون لوك أن قيمته في ضمان ممتلكاتهم؛

. ويرى جون جاك روسو قيمته في الحفاظ على الصالح العام وسيادة الشعب.

فإن الغائية القصوى لهذا العقد، باتفاق جميع الأطراف، هي هذه الحرية الموجودة في فضيلة الاستقرار الناتج عن تفويض مهام الضبط لسلطة شرعية، تمثل الإرادة الجماعية و تسهر على توفير الحماية، ضمان الملكية الفردية و الحفاظ على الصالح العام في نفس الوقت.

العهدة الانتخابية بشكلها التنظيمي الحداثي ما هي إلا أحد تمثلات هذا التفويض، فهي التعبير الضمني و الصريح على الالتزام المتبادل بين طرفين، الناخبين والمنتخبين، حيث يفوض فيه الطرف الأول، كمصدر لكل الشرعيات، مهام الضبط و التشريع للطرف الثاني لفترة محددة نظير تمتعهما معا بفضائل العيش في عدالة و أمان في ظل كيان تنظيمي هرمي هو الدولة.

نكون بهذا التعريف أمام ثلاث رهانات تنظيمية للعهدة الانتخابية:

. موضوع العهدة الانتخابية: وهي جملة المصادر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية المعروضة للتنظيم على شكل نسقي في خضم العهدة الانتخابية؛

. زمن العهدة الانتخابية: وهي الفترة الزمنية المحددة سلفا، الغير قابلة للتقصير أو التمديد إلا بالعودة إلى الخيار الديمقراطي، التي يباشر خلالها المفوضين مهامهم التنظيمية.

. ردود أفعال الفاعلين الفرادى والمؤسساتيين تجاه مادة وزمن الإصلاح وخياراتهم العقلانية واللاعقلانية وفق ما يتوفر لهم من معطيات لبناء تصورهم حول سيرورة العهدة الانتخابية.

4–في العوامل الجبرية و العوامل الاختيارية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

تكون جميع الظواهر المتعلقة بسيرورة الحصول على التنظيم التمثيلي في شكله النهائي، كمحصلة لهذا التفاعل بين مختلف ردود الأفعال والمواقف السلوكية الصادرة على الأطراف المتعاقدة.

تكمن الصعوبة في تحديد أسباب هذه الظواهر في تعقد مهمة تحديد بواعث السلوك الإنساني وتنوع مبرراته بين ما هو قهري من إملاء مجموعة القوى الاجتماعية الجبرية المتداخلة وبين ما هو فرداني منهجي من بنات الأفكار العقلانية للفاعل الاجتماعي– مزيان، عبد المجيد 1988–.

يكون السلوك الانتخابي، باعتباره أهم هذه الظواهر المنتجة للتنظيم، خاضع لنفس هذا المنطق التصوري المعقد الذي ينتهي بإصدار الفرد، الناخب أو المنتخب، لخيار من بين جملة من الخيارات المتاحة: الإقبال أم العزوف، القبول أم الرفض، التشجيع أم الشجب، الثبات أم الحراك، الوفاء أم الإخلال...الخ.

بالنسبة للطرح الحتمي المؤمن بأن تصرف الفرد لا يصدر عن إرادته الحرة، و أن جميع الأفعال الصادرة عنه ما هي في حقيقة الأمر إلا تعبير عن إرادة و روح الجماعة بقيمها ومعاييرها القاهرة، فإن السلوك الانتخابي ما هو إلا أحد تجليات هذه الإرادة في تصرف الفرد و أن الخيار الفردي الانتقائي مشروط بظروفه الاجتماعية ومحدد بمنطلقاته القيمية و الثقافية التي لا يمكن تخطيها – **Gilbert Boss**1998 –

فالناخب إن أختار من يمثله وينوب عنه في عملية تنظيم المجتمع فإن نجاعة هذا الخيار محدودة بمدى توافق خياره مع خيارات الجماعة التي ينتسب إليها، لذلك كانت خصوصية الناتج الانتخابي هو عدم الخضوع لنفس المنطق الحسابي القائل بأن الكل يساوي مجموع أجزائه، ذلك أن النتيجة النهائية للعملية الانتخابية لا تعبر عن تجميع للإرادات المنفردة وإنما هي أكبر من ذلك، لأنها أنتجت إضافة جوهرية لا تظهر عند كل الفاعلين المنفردين، هي إرادة الجماعة.

أما المنتخب، سواء في قراره للترشح لتمثيل الجماعة، في نجاحه في الاقتراع أم في التزامه بالوفاء بالوعود، ما إن اختير كممثل لهذه الجماعة، ففي جميع الحالات تكون إرادة الجماعة حاضرة؛ فقرار ترشح أي فرد وطموحه للصعود في المراتبية الاجتماعية إلى مقام المشرعين، محدد بمقامه الاجتماعي و مكانته داخل الجماعة أو الطبقة التي ينتمي إليها، أما حصوله على النصاب الكافي لتمثيل الجماعة والنجاح في الانتخاب فهو محصلة الانتماء إلى قوى اجتماعية تمتلك القدرة الكافية لفرض موازينها، كما يكون الوفاء بالوعود الانتخابية هو التعبير الصريح على الرغبة للاستمرار في تمثيل هذه الجماعة وإعادة إنتاجها فعليا داخل المحفل التشريعي ودائرة صناعة القرار.

بشكل عام يمكن نعت الفرد، في لحظة إبداء الرأي تلك، على أنه منتوج لتاريخه الاجتماعي، و طبيعة الخيار الصادر مرهون بالسياق الزماني . المكاني، الذي هو موجود تحت تأثيره، لذلك تميل الدراسة التوقعية، الرامية إلى إلقاء نظرة مستقبلية على نتيجة العملية الانتخابية، ومن ثمة شكل التنظيم الذي سوف يرسى عليه المجتمع، إلى الانطلاق في مكاشفة خصائص الجماعات والطبقات الاجتماعية لمعرفة حقيقة و بواعث السلوك الفردي وذلك باللجوء إلى تقنيات المسوح الاجتماعية، التحليل الإحصائي وسبر الآراء.

على عكس هذا المنطق الكلاني، نجد أن المنطق الفردانية المنهجية تنطلق من المعنى و التصور الذي يعطيه الفرد لفعله كمحدد لسلوكه الفرداني، الذي يعطي بفعل التجميع كل ما هو اجتماعي.

فالقيم و المعايير الاجتماعية، التي تبدو على أنها قاهرة و فارضة لنفسها، ما هي في آخر الأمر إلا إمكانيات إضافية، متاحة للأفراد داخل الجماعة كوسائل تحت الطلب، فكل فرد يتمتع بحرية مطلقة لممارسة الأدوار التي يراها تتناسب مع إستراتيجيته الفردية للوصول إلى غايته، هذه الإستراتيجية تسمح لكل فرد باستعمال تلك الإمكانيات المتاحة من أجل تعظيم و زيادة فوائده الناتجة عن العيش داخل التنظيم.

يكون الفرد في خضم العملية الانتخابية، وفقا لهذا الطرح، هو ناتج لتاريخه الفردي ، فالفرد في حال حصوله على صفة ناخب أو منتخب يمكن القول أنه تمكن من وضع اجتماعي اختياري نتج على المفاضلة الواعية و العقلانية بين جملة من الوضعيات والبدائل الأخرى الخاضعة لمنطق الربح و الخسارة.

كما تكون العملية الانتخابية في حد ذاتها عبارة عن توليفة من الأفعال، المعتقدات والمواقف الفردية الخاضعة لمبدأ العقلانية، وتكون نتيجتها بذلك هي القاعدة الاتفاقية، متمثلة في التنظيم، خلاصة الخيارات العقلانية.

لكن أليس حري بنا التساؤل كيف يبنى الخيار الانتخابي العقلاني الذي يقود إلى بناء الشكل التنظيمي النهائي، وهل يوجد سلوك انتخابي عقلاني واحد أم سلسلة من السلوكيات؟

يبنى السلوك الانتخابي العقلاني وفق المعنى الذي يعطيه للعملية الانتخابية بصفة عامة، بحيث يكون المحرك للإقبال عل الانتخاب أو العزوف عنه هو تصوره حول مل تضيفه له من فائدة وما يمكن أن تشبعه من رغبات، بدون أن تكون هذه الرغبات بالضرورة مضادة لمصالح ورغبات الآخرين، فقد يكون انتخابه هو تصور بحصول المنفعة الجماعية كما يمكن أن يكون عزوفه تعبير عن اعتقاد بدفع ضرر عنه و عن جماعته، لذلك لا يمكن الجزم بأن ردود الفعل هي تعبير عن تفكير و إنما هي تعبير عن معنى محدد يعطيه الفرد لفعله.

يختلف السلوك الانتخابي القيمي عن السلوك الغائي وذلك لكون الأول هو تصرف الفرد بما يعتقد أنه أملاه عليه ضميره، معتقده الديني أو ما يعجبه بكل بساطة، لكن دون حساب عواقب هذا التصرف، فالفرد يكون أمام قيمة داخلية دينية مثلا تملي عليه أن ينتخب ويختار من يعتقد أنه أكثر أيمانا لأنه يحاسب عن خياره يوم القيامة بغض النظر عن المصلحة أو المضرة التي يمكن أن تنتج عن خياره في الدنيا أو خلال العهدة الانتخابية السارية. أما السلوك الانتخابي الغائي فهو قدرة الناخب الذهنية على وضع نفسه في آفاق مستقبلية و تقدير حجم الفائدة ودرجة المضرة الناتجة عن خياره.

يكون السلوك الانتخابي غائي استعمالي عندما تكون وسائل الانتخاب مفصولة عن غاياتها فلا حساب هنا لشرعية الوسائل وجميع السلوكيات مركزة على الحصول عن أكبر قدر من الفائدة من خلال إصدار الخيار الأفيد للفرد و للجماعة من بين جملة من الخيارات المتاحة.

كما يكون هذا السلوك غائي إجرائي عندما يخضع الخيار لسلسلة من الإجراءات قبل اتخاذه وذلك نتيجة غياب الرؤية حول من هو الأقدر على جلب المنفعة وما هي ردود أفعال المترشحين الآخرين إن هو أخطأ الاختيار و هو ما يدفع به لجملة من الإجراءات والمناورات لبناء الخيار الأنفع.

آخر الأنماط السلوكية العقلانية هو ما يتعلق بالقدرة والكفاءة من قبل الناخب على تجميع المعطيات التي يبني عليها خياره بما يضمن له أقصى درجات المنفعة فيكون الخيار نفعي محدود عندما تغيب الشفافية المطلقة حول جملة الخيارات المتاحة ليكتفي بالمقبولية النسبية بين هذه الخيارات، ويكون الخيار نسبي مطلق عندما يحظى الناخب بقدرة ذهنية معتبرة ومعلومات وافية وكافية حول الظروف المحيطة بجميع الخيارات المتاحة لذلك يكون القرار في صالح الخيار الأكثر مردودية والأقل تكلفة.

5–العهدة الانتخابية في السياق الاجتماعي . السياسي الجزائري:

إن إسقاط هذه المصفوفة ذات المحددات الثلاث المتعلقة بموضوع و زمن العهدة الانتخابية ثم السلوكات وردود الأفعال الصادرة عن مختلف الفاعلين تدعونا إلى اكتشاف خصوصيات الحالة الجزائرية عن كثب وعن فحص قدرتها على تحديد البنى الاجتماعية السياسية:

فمن حيث الخصوصية المتعلقة بزمن ومادة العهدة الانتخابية؛ يمكن تسجيل الخصوصيات التالية:

. وافقت العهدات الانتخابية الأخيرة ذلك الواقع الانتقالي الذي نقل الجزائر من نظام أحادي إلى نظام تعددي وفق التحقيبة الزمنية:

مرحلة الانفتاح على معايير التعددية السياسية و الحرية الاقتصادية؛

مرحلة البناء المؤسساتي لهياكل الديمقراطية و هياكل السوق الحر؛

ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي عبر الإرساء الثقافي لقيم التعددية السياسية و الحرية الاقتصادية.

. تزامن هذه العهدات الانتخابية، وخاصة الأخيرة منها، مع أزمة سياسية داخلية حادة، لتتلوها أزمة اقتصادية عالمية أكثر حدة وهو ما جعل السلطة الشرعية تولي الأهمية للأمن والاستقرار كمواضيع لهذه العهدات الانتخابية بدون منازع وهو ما

يضع منطقها التعاقدي في آفاق "هوبزية" حيث تكون أسمى قيم العلاقة الانتخابية بين الناخب والمنتخب هو توفير شروط الاستكانة للدعة والأمن- **Gilbert Boss**1999-.

. التدفق الكبير للنصوص التنظيمية الذاهبة في اتجاه الانسحاب التدريجي للدولة من الفضاء الاقتصادي ثم التريث كاستجابة رد فعلية على نتائج الأزمة المالية العالمية، التي تبقى أحد أهم أسبابها الغياب الشبه كلي لسلطات الضبط، وهو ما يجعلنا نحضر لحالة من التعايش للمكانيزمات المؤسسة للاقتصاد المخطط وتلك التي هي من صلب الاقتصاد الحر.

أما على مستوى الخصوصيات المتعلقة بردود أفعال أهم الفاعلين فلقد شهدت بدايات العهدات الانتخابية المتزامنة مع المرحلة الانفتاح على الديمقراطية والبناء المؤسساتي إقبال كبير على العملية الانتخابية من قبل جميع الفاعلين الأفراد والمؤسساتيين من أحزاب وجمعيات المجتمع المدني وذلك كمؤشر عن التطلع لحياة أفضل و الحاجة إلى حياة أأمن، وخير مثال الإجماع الحاصل خلال انتخاب سنة 1999 .

ثم لتفقد العملية الانتخابية في الجزائر من بريقها لتحل محلها جملة من الظواهر الجديدة كعزوف الناخبين عن التصويت وغياب المنتخبين عن حضور جلسات مختلف المجالس بالإضافة إلى الحراك الأفقي للمناضلين والمنتخبين ما بين التشكيلات الحزبية المختلفة.

إنه لمن المجازفة ونقص الحذر القول بأن عامل ما هو بذاته السبب الرئيسي لهذه الظواهر ذلك أنه لا يوجد من قانون لعلم التغير الاجتماعي وإن وجد فسوف يعتب بقانون للتاريخ. إلا أن الوفاء إلى الأطروحات السابقة حول كيفية صياغة الخيار الانتخابي يشجعنا أن نعتقد بأن السبب الرئيسي في هذا الشرخ بين الناخب والمنتخب هو توفر الوسائل الأساسية لدى الناخب، من تقنيات للإعلام والاتصال ووسائل التثقيف السياسي، لكي يصل إلى رؤية أوضح لصياغة القرار العقلاني الغائي نظير استمرار و بقاء الفاعلين المؤسساتيين، من أحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني، التحرك داخل نطاق الشرعيات العقيمة من خلال صياغة الخطاب الشمولي وفق المنطق الحتمي لقيم القبيلة والعشيرة والجهة والتاريخ وهو أبعد ما يكون عن المقتضيات البراغماتية للعقد الاجتماعي.

6-الخاتمة:

إن قدرة العهدة الانتخابية، في صورتها الحداثية كعقد ملزم بين طرفين، ناخب ومنتخب، على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية و السماح ببروز قوى و نخب اجتماعية سياسية جديدة، قادرة على إيجاد الحلول المستحدثة للمعضلات التي تواجه المواطنين بشكل دوري، مرهونة بمدى سلامة و شرعية الآليات و الوسائل المحيطة بظروف بناء هذا العقد الملزم بين الطرفين. فمتى كانت إجراءات الانتقاء سليمة و شفافة، تدعمت المكانة التمثيلية للمنتخب وبذلك يمكن الجزم بشرعية المسعى التأسيسي للمنتخب الممثل و بنخبوية دوره داخل البنى السياسية.

التهميش:

1/عبد الإله البلدواي، باحث في الدراسات الاستراتيجية والامنية تحت عنوان :ادارة الازمات (العراق نموذجا).

2/ على موسي رابح ،أطروحة دكتوراه :"السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية –المهنية في الجزائر"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور بوزبرة خليفة ،السنة الجامعية 2008/2007 ص41.

3/ محمودي عبد القادر ،الثورات (؟)العربية (الادراك والاستجابة) ،دار قرطبة للنشر والتوزيع :الجزائر ،ط2012،1 ص/17.

4/ بلانديه، جورج.- الاتروبولوجيا السياسية، ترجمة ابي صالح جورج.- بيروت المركز القومي للانماء، 1986.

5/ مزيان، عبد المجيد.- النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون.- الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، 1988.

1-Aron Raymond,. Électeurs, partis et élus. In: Revue française de science politique, 5e année, n°2, 1955. pp. 245-266.

2-Gilbert Boss, La portée du contrat social chez Hume et Spinoza, Munich, 1998, pages 27.

3-Agrikoliansky Eric, B. Manin, Principes du gouvernement représentatif. In: Politix. Vol. 10, N°38. Deuxième trimestre1997. pp. 160-166.

4-Michel dobry .sociologie de crises politiques .Le dynamique des mobilisation multisectorielles.Paresse de f n s p /p138.1986

5-RIVIERE, C..- Introduction à l'anthropologie.- Paris, Hachette, 2ème Ed. 1999.- p.96.

6- BALANDIER, G..- Anthropologie politique.- Paris, PUF, 4ème Ed, 1984.- p.106- أنظر . [2]